ينتظر إقرار قانون بإنشائه خلال دورة مجلس الشعب الحالية

هل هناك حاجة لإنشاء جهاز سلامة الغذاء في مصر؟

د. مصطفى فايز

أستاذ الطب البيطرى - جامعة قناة السويس

الاهتمام غير المسبوق من جانب الدولة بالسعى لإنشاء الجهاز يبشر بنجاحه.. ومن ثم تلافى الأخطاء التى ترتكبها الأجهزة الأخرى

تستدعى سياسة تحرير التجارة وتكثيف الصادرات فى ظل العولمة أموراً عدة من بينها تهيئة الآليات المناسبة لتفعيل هذه السياسات وجنى ثمارها. هذه الآليات هى ذاتها تلك التى تستهدف حماية السوق الداخلى من أوجه القصور الفعلية والمحتملة للعولمة إذا ما ترك السوق دون رقابة أو ضابط. ومن بين هذه الآليات التى رُئى ضرورة إنشائها فى سوق مصرى مفتوح: جهاز لحماية المنافسة ومنع الاحتكار، وجهاز لحماية المستهلك. ونحن اليوم بصدد إنشاء جهاز ثالث من أجل سلامة الغذاء لا يقل عنهما أهمية فى ضبط السوق الداخلى وحماية المستهلك، مع السماح فى الوقت نفسه بتحفيز صادراتنا الغذائية ومواءمتها مع المعايير الدولية فى وقت تزدهر فيه صناعة الغذاء فى مصر.

ويحوم الشك حول إنشاء جهاز لسلامة الغذاء، كما أنه يثير كثيرًا من التساؤلات، لاسيما مع وجود سبعة عشر جهازًا تراقب سلامة الغذاء فى مصر منذ سنوات طويلة، وتوجد تلك الأجهزة بمعاملها فى كل من وزارات الزراعة واستصلاح الأراضى والصحة والتجارة والصناعة التى كثيرًا ما تؤوى أكثر من جهاز تحت مسميات مختلفة ولكن لأداء الوظيفة نفسها، ألا وهى رقابة سلامة الغذاء فى مصر.

أوجه قصور متعددة

ودون الخوض فى أوجه القصور المختلفة التى يعتبر كثرة الهيئات المسئولة من أكبر العيوب التى

أسهمت فى إضعاف وإهدار مسئولياتها وسلطاتها وحالت دون قيامها بمهامها وفشلها فى تأمين سلامة الغذاء فى مصر، فإنه يتعين علينا أن ننبه إلى أن إصدار تشريع جديد مستهدفًا إنشاء جهاز جديد ومنحه السلطة المنفردة فى مراقبة وتنفيذ سلامة الغذاء فى مصر، لا يعنى بالضرورة نجاح هذا الجهاز الوليد فى مهمته؛ إذ ينبغى أن يُمنح هذا الجهاز المقومات اللازمة لإنجاحه، فكم من قانون صدر واندثر دون أن يُمنح قدرًا من التفعيل فى ظل البيروقراطية الحكومية؟

وقد جاءت فى التوقيت المناسب الندوة التى عقدها مركز دعم

هناك الآن سبعة عشر جهازًا تراقب سلامة الغذاء فى مصر.. لكنها فشلت جميعًا فى مهمتها.. لذا صار لزامًا على المسئولين إنشاء جهاز ذى صلاحيات واسعة للقيام بهذا الدور

القطاع الخاص فى مجالات التجارة بالغرفة التجارية الأمريكية بمصر لطرح قانون إنشاء جهاز سلامة الغذاء على الملأ ومناقشته بموضوعية والتعرف على ما له وما عليه بشفافية كاملة، حيث ينتظر القانون دوره فى مناقشات الدورة البرلمانية الحالية لمجلس الشعب لإقراره، هل سيتقلد جهاز حماية الغذاء مكانه إلى جانب آليتى السوق الحرة اللتين تم إنشاؤهما وهما جهاز حماية المنافسة وحماية المستهلك؟ أم ستتكفل الفترة الانتقالية الممنوحة لتفعيله -وهى خمس سنوات- بإدخاله عالم النسيان وأن يصبح مجرد الجهاز الثامن عشر فى

سلسلة الأجهزة المعنية بسلامة الغذاء فى مصر؟

صعوبات ضخمة

وبينما لا تغيب عنا الصعوبات الضخمة التى سيواجهها الجهاز الوليد على الصعيدين الداخلى والخارجى لحماية المستهلك من الأطعمة الملوثة التى تطالعنا أخبارها بصورة شبه يومية، فضلا عن الحفاظ على سلامة الغذاء من أجل رواج السياحة فى مصر، فإن مهمته تكمن -على الصعيد الخارجى- فى محاسبة المُصدرين ومراقبتهم ضمانًا لتواؤم صادراتنا مع المعايير الغذائية الدولية التى أصبح الكثير منها معايير إلزامية واجبة التطبيق.

إن المشكلة الكبرى التى سيواجهها الجهاز الوليد -على نحو ما أشار إليه الدكتور حسين منصور رئيس الوحدة المؤقتة للجهاز هى التعامل مع القطاع غير الرسمى الذى يستحوذ على ٨٠٪ من صناعة وتوزيع الغذاء فى مصر فيما يُعرف بصناعة بير السلم وصناعة العشوائيات. وعليه فمن بين المقومات الأساسية لإنجاح الجهاز أن يكون له سلطات واسعة بالنسبة لضبط وسحب الأغذية المعيبة من السوق دون انتظار حكم محكمة لمصادرتها، فهل سيخول هذا الجهاز هذه السلطة بقوة القانون وبتراضى الوزارات المسئولة وموافقة الأجهزة القائمة بالفعل والتى نعلم مدى

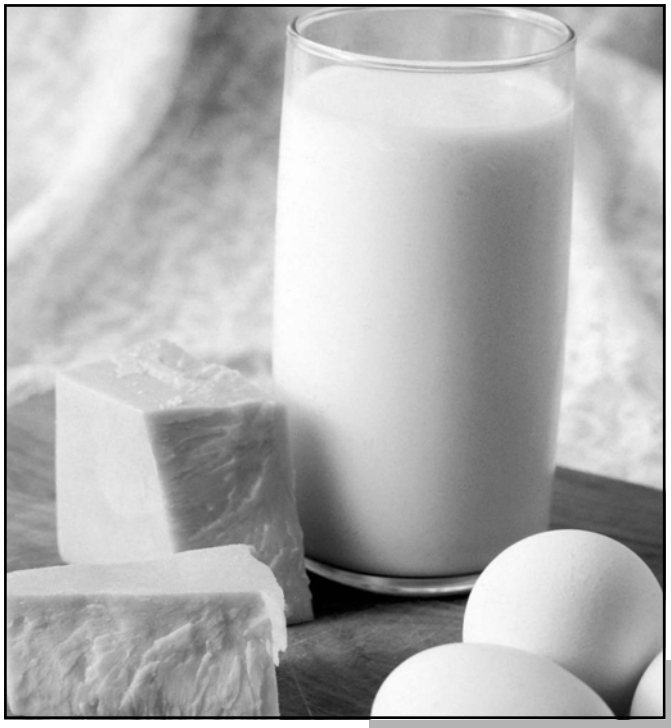

صعوبات ضخمة سوف يواجهها الجهاز الجديد، على الصعيدين الداخلى والخارجى، وخصوصًا عند التعامل مع القطاع غير الرسمى الذى يمثل ٨٠٪ من صناعة وتوزيع الغذاء فى مصر.

قوتها وثباتها، مثل هيئة المواصفات القياسية أو هيئة الرقابة على الصادرات والواردات وما لدى كل منها من معامل خاصة للرقابة على سلامة الغذاء، والعاملون بها يفوقون المئات؟ والسؤال الأكثر خطورة هو: كيف سيوائم الجهاز السلطة المخولة له فى تعامله مع القطاع غير الرسمى؟ هل سيكون ذلك من خلال القمع والغرامة والحبس؟ وهل سيكون هذا الجهاز حديث الولادة -إن وُلد- قادرًا على ما لم تستطع هيئات سيادية بالدولة أكثر قوة وسلطة القيام به بالنسبة للقضاء على القطاع غير الرسمى أو حتى مجرد تهميشه؟

لا شك أن التعامل مع القطاع غير الرسمى يستلزم بالضرورة التصدى للمشكلات الهيكلية وراء تواجد ذلك القطاع فى الأصل وتفاقمه، ومن تلك الصعوبات: حصوله على التراخيص اللازمة وتكلفتها الباهظة بالنسبة له، بالإضافة إلى غيرها من المشكلات التى تعرقل تحوله إلى قطاع رسمى، وقد تخرج بعض هذه المشكلات أو جميعها من دائرة اختصاص الجهاز الجديد الذى ننشده، الأمر الذى يحتم عليه منذ البداية مواءمة أوضاعه والتعاون عن كثب مع الأجهزة المسئولة.

نجاح متوقع

وأخيرًا أود إعادة تأكيد أن صياغة قانون إنشاء جهاز سلامة الغذاء. استغرقت سنوات طويلة، وقد شارك فى صياغة القانون الخبراء وكبار المسئولين تحت إشراف مباشر من الوزراء المعنيين، وهم السادة وزراء التجارة والصناعة والزراعة والصحة والبيئة والتضامن الاجتماعى، وكذا كبار رجال القطاع الخاص فى صناعة الغذاء، وقد أثبت هؤلاء اقتناعهم واهتمامهم الصريح بالحاجة إلى إنشاء هذا الجهاز الذى لا شك نحن جميعنا فى أمسّ الحاجة إليه لضمان سلامة الغذاء المنتج والمستهلك فى مصر. وعليه فإن احتمالات عدم نجاح هذا الجهاز فى مهمته تبدو بعيدة فى ظل هذا الاهتمام غير المسبوق ودوره الحيوى المنتظر، الذى قد يمتد من رفع مستوى الوعى للمنتج والمستهلك معًا بالممارسات الصحية لسلامة الغذاء والمشاركة فى وضع الأطر المشروعة لتنظيم عمل القطاع غير الرسمى إلى حد سحب الأغذية الملوثة من السوق بقوة القانون، وإن كثرت التساؤلات فى هذا المقال حول إنشاء جهاز سلامة الغذاء بالنظر إلى حساسيته والمخاوف التى تواجهه من أن يكون مصيره مثل سابقيه، فإن هذا لا يقلل البتة من ضرورة إنشائه للحاجة الماسة إليه –على نحو ما بيناه– ومنحه كل مقومات النجاح.